دور اقتصاد السعادة في تعزيز الصحة النفسية وتحقيق الاستدامة الاجتماعية
– دراسة تحليلية وتقييمية–

The Role of the Economics of Happiness in Promoting Mental Health and Achieving Social Sustainability: An Analytical and Evaluative Study

بركات نوال [1]

[1]جامعة تامنغست (الجزائر)، barkat.naoual@univ-tam.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/21 تاريخ القبول: 2026/03/09 تاريخ النشر: 2026/05/31

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور اقتصاد السعادة في تعزيز الصحة النفسية وتحقيق الاستدامة الاجتماعية، من خلال مقاربة تحليلية وتقييمية تستند إلى أحدث الأدبيات النظرية والتطبيقية في مجالات الاقتصاد الاجتماعي، وعلم النفس الإيجابي والتنمية المستدامة.

وقد أظهرت النتائج أنّ تطبيق مبادئ اقتصاد السعادة يؤدي إلى تحسين الرفاه النفسي والاجتماعي، مما ينعكس إيجابًا على الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

كلمات مفتاحية: اقتصاد السعادة، الصحة النفسية، الاستدامة الاجتماعية.

Abstract

This study aims to examine the role of the economics of happiness in promoting mental health and achieving social sustainability, through an analytical and evaluative approach based on the latest theoretical and applied literature in the fields of social economics, positive psychology, and sustainable development.

The findings indicate that implementing the principles of the economics of happiness leads to significant improvements in both psychological and social well-being, which in turn positively affect social and economic sustainability.

Keywords: Economics of happiness, Mental health, Social sustainability.

المؤلف المرسل: بركات نوال ،**الإيميل:**barkat.naoual@univ-tam.dz

1.مقدمة

يُعدّ مفهوم اقتصاد السعادة من المفاهيم الحديثة التي فرضت حضورها في العقدين الأخيرين في حقول الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس على حدٍّ سواء، إذ تحوّل الاهتمام من قياس الناتج الإجمالي كمؤشر وحيد للتنمية، إلى التركيز على رفاه الإنسان وجودة الحياة كمقاييس أعمق وأكثر دلالة على التقدم الحقيقي للمجتمعات، وقد جاء هذا التحول استجابة لتزايد الانتقادات التي وُجهت إلى المقاربة الاقتصادية التقليدية التي حصرت مفهوم الازدهار في النمو الكمي، متجاهلة الأبعاد النفسية والاجتماعية.

إنَّ السعادة من منظور الاقتصاد الاجتماعي ليست مجرّد حالة وجدانية فردية، بل هي مؤشر مجتمعي يعكس فعالية السياسات العامة وجودة التوزيع العادل للموارد وفرص الحياة الكريمة، لذلكفإنّ اقتصاد السعادة يشكّل إطارًا مفاهيميًا يدمج بين الأداء الاقتصادي، والصحة النفسية، والتماسك الاجتماعي، ليؤسس نموذجا تنمويا أكثر شمولية واستدامة.

وقد شهد العقد الأخير توسعًا كبيرًا في تطبيقات اقتصاد السعادة على المستوى العالمي، من خلال تقارير مثل التقرير العالمي للسعادةWorld Happiness Reportو OECD تقارير الرفاهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تقيس رفاه الأفراد عبر مجموعة مؤشرات تشمل الصحة، والتعليم، والدخل، والعلاقات الاجتماعية، والثقة في المؤسسات، والدعم الاجتماعي، والحرية الفردية. هذه المقاربة سمحت بتجاوز حدود الاقتصاد الكلاسيكي إلى فضاء إنساني أكثر عمقًا وارتباطًا بالصحة النفسية للمجتمعات.

من هنا تبرز مشكلة هذا البحث في تحليل دور اقتصاد السعادة كآلية لتعزيز الصحة النفسية وتحقيق الاستدامة الاجتماعية، من خلال مقارنة بين التجارب الدولية والعربية، ومحاولة تحديد العناصر التي تفسّر الفوارق في مؤشرات السعادة وجودة الحياة بين المجتمعات، حيث ينطلق هذا البحث من مجموعة من التساؤلات المحورية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين اقتصاد السعادة والصحة النفسية على المستويين الفردي والجماعي؟
- كيف يسهم اقتصاد السعادة في تحقيق الاستدامة الاجتماعية؟
- ما هي المؤشرات والسياسات القادرة على تعزيز اقتصاد السعادة؟

ومن أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة اتبعنا منهجا وصفيا تحليليا يربط بين ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية الشاملة: الاقتصاد، الصحة النفسية، والاستدامة الاجتماعية، كما يكتسب البحث أهميته من ندرة الدراسات العربية التي تناولت اقتصاد السعادة في سياقها التطبيقي، ومن الحاجة الملحة لتبني سياسات تُراعي البعد النفسي والاجتماعي في قياس الرفاه.

2.مدخل إلى اقتصاد السعادة:

1.2 الجذور الفكرية والنظرية:

اقتصاد السعادة هو أحد مجالات الدراسة الأكاديمية الذي يركز على اكتشاف مدى سعادة أفراد المجتمع من خلال إجراء تحليل للقضايا الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة وأثرها على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة. و"يعتبر موضوع اقتصاد السعادة موضوعا معرفيا فلسفيا نفسيا اجتماعيا شديد التعقيد" (محمد كمال اللبواني، 2000، صفحة 07).

وتمثل السعادة قضية جوهرية وثيقة الصلة بالإحساس والشعور الداخلي للإنسان بالرضا والطمأنينة والسكينة وانشراح الصدر والراحة النفسية والصفاء الذهني والعقلي، وذلك مرتبط باستقامة السلوك والعمل من جهة، وبالرضا بالأمن القيمي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى.(محمد الأفندي، 2017، صفحة 90)

إن التحليل الموضوعي لمفهوم السعادة يشمل مجموعة متنوعة من الاحتياجات التي لا تكمن فقط في الاحتياجات المادية وإنما تضم أيضا تلك المتعلقة بالعلاقات الشخصية وتحقيق الذات والمواهب وغيرها من الاحتياجات الضرورية الخاصة كالتفكير والتخيل والحس الجمالي... فالسعادة تعتمد على إشباع الرغبات والممارسات التي تشعر الأفراد بالرضا الكامل إضافة إلى إشباع رغباتهم المتعلقة بأشكال الحياة التي يعيشونها خاصة تلك المرتبطة بالطبيعة البشرية لهؤلاء الأفراد.

ويهدف اقتصاد السعادة إلى البحث عن أفضل سبل الوصول لأفضل الوضعيات التي يمكن أن يحققها الاقتصاد للمجتمع، وقد احتل هذا الجانب من التحليل الاقتصادي صلب الاقتصاد السياسي منذ تأسيسه، فنجد "آدم سميث" اعتبر في كتابه "ثروة الأمم" الركيزة الأساسية لهذه الانطلاقة حيث قام بعرض العديد من المقترحات من أجل زيادة ثروة الأمم باعتبارها تساهم بشكل كبير في رفاهية وسعادة المجتمع.

يمكن تعريف اقتصاد السعادة بأنه: "مجموعة السياسات والمؤشرات التي تهدف إلى تعزيز الرفاه الذاتي والنفسي والاجتماعي للأفراد، من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وجودة الحياة والعدالة الاجتماعية"، ويتضمن هذا التعريف بعدين أساسيين:

- **البعد الذاتي:** يقيس تقييم الفرد لحياته ومستوى رضاه عنها.
- **البعد الموضوعي:** يشمل الظروف المعيشية الفعلية مثل: الدخل، الصحة، التعليم، والبيئة الاجتماعية...

بالتالي، لا يقتصر اقتصاد السعادة على قياس "الدخل"، بل يتعداه إلى قياس نوعية الحياة، وإلى أي مدى يشعر الأفراد بالأمان والانتماء والرضا الذاتي.

ومن ثم، يمكن القول أن اقتصاد السعادة يُعدّ نموذجًا بديلاً للنمو الاقتصادي التقليدي، يهدف إلى خلق توازن بين الثروة المادية والسعادة والرفاهية، وبين الكفاءة الاقتصادية والانسجام الاجتماعي.

2.2المدارس الفكرية في اقتصاد السعادة:

تطوّر هذا الحقل عبر عدد من المدارس النظرية التي اختلفت في مقاربتها للسعادة ومؤشراتها، وأهمها:

- **المدرسة النفعية:** (Utilitarian School)

تعود جذورها إلى جيريمي بنثام (Bentham) وجون ستيوارت ميل (Mill) اللذين أكّدا أن غاية السياسة والاقتصاد هي تحقيق "أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس"، وقد طوّر الاقتصاديون المعاصرون هذا المفهوم عبر قياس الرضا الذاتي كمتغيّر اقتصادي قابل للملاحظة.

- **المدرسة السلوكية:**(Behavioral Economics)

ظهرت هذه المدرسة بفضل أبحاث دانييل كانيمان (Kahneman) وريتشارد ثالر(Thaler) ، واعتبرت أن السلوك الاقتصادي لا يقوم على العقلانية المطلقة، بل يتأثر بالعواطف والإدراك والقيم النفسية.وقد أوضحت دراسات كانيمان (2011) أن السعادة لا ترتبط فقط بالدخل، بل أيضًا بطبيعة العلاقات الاجتماعية والإحساس بالمعنى في الحياة.

- **المدرسة المؤسسية والاجتماعية**

يرى أنصارها أن السعادة ليست مسؤولية الفرد فقط، بل هي نتاج بنية مؤسساتية عادلة تتيح للناس فرص المشاركة والمساواة والدعم النفسي والاجتماعي، قد أشار تقرير (2022) OECD إلى أن المجتمعات ذات المؤسسات الأكثر ثقة وشفافية تسجل معدلات سعادة أعلى بنسبة 30% مقارنة بالمجتمعات التي تعاني من ضعف الثقة بالمؤسسات.(**OECD**، 2023)

- **المدرسة الإنسانية:** (Humanistic Perspective)

تربط بين الاقتصاد النفسي والتنمية البشرية، مستندة إلى فكر أمارتيا سن (Sen) في مفهوم **القدرات** (Capabilities)فالسعادة وفق هذا الاتجاه لا تتحقق فقط بزيادة الموارد بل بتوسيع خيارات الإنسان وقدرته على تحقيق ذاته ومشاركته الفاعلة في مجتمعه.

3.2أهمية دراسة اقتصاد السعادة:

اقتصاد السعادة هو علم يحاول التغلب على بعض أوجه القصور في النهج التقليدي لقياس المنفعة، والتي تعتمد على قياس السعادة بشكل مباشر وبصورة اشمل، ويتمثل أحد أوجه القصور الرئيسية في نظرية المنفعة التقليدية في كونها أكثر اعتمادا على قياس أسعار السوق والكميات والدخول المرصودة، ولذلك لا

يمكنها تفسير مقدار السعادة أو المتعة التي يحصل عليها الناس من السلع أو الخدمات أو الأنشطة التي تحدث خارج إطار استهلاك الخدمات أو السلع. (ocienx، 2025)

مما يعني أن التأثير سعادة الإنسان من أي شيء لا يتم تداوله أو لا يمكن تداوله في السوق سيكون صعبا أو مستحيلا قياسه، كما تفترض النظرية أيضا أن أسعار وكميات السوق الملحوظة تعكس القيمة الكاملة لتلك السلع والخدمات التي يتم تداولها في الأسواق، وهو ما قد لا يكون الحال دائما حيث يجادل أولئك الذين يدرسون اقتصاد السعادة بأنه من الضروري فحص العوامل التي تؤثر على جودة الحياة بما يتجاوز المجالات النموذجية للدراسات الاقتصادية مثل الدخل والثروة.

وتسعى اقتصاديات السعادة إلى التغلب على هذه المشاكل بشكل أساسي من خلال مطالبة الناس بملء استبيانات واستطلاعات الرأي لتصنيف أو لتقييم السعادة أو للكشف عن المبلغ الذي قد يكونون على استعداد لدفعه أو قبوله مقابل أشياء ليس لها أسعارا بالسوق، كما يقومون بتحليل المؤشرات التي تتبع جودة الحياة في مختلف البلدان مع التركيز على عوامل مثل الوصول إلى الرعاية الصحية ومتوسط العمر المتوقع ومستويات معرفة القراءة والكتابة والحرية السياسية والناتج المحلي الإجمالي للفرد وتكلفة المعيشة والدعم الاجتماعي ومستويات التلوث.

4.2 تطور قياس السعادة:

منذ عام 2012 بدأ تقرير السعادة العالمي (World Happiness Report) في إصدار تصنيف سنوي للدول وفقًا لمؤشرات موضوعية وذاتية تشمل:نصيب الفرد من الدخل، الدعم الاجتماعي، الحرية في اتخاذ القرار، الكرم والثقة، غياب الفساد، الصحة النفسية.

وقد أظهرت نتائج التقرير (2025) أن دول الشمال الأوروبي (فنلندا، الدنمارك، أيسلندا) تتصدر التصنيف بفضل سياسات الرفاه الاجتماعي التي تضمن العدالة، والرعاية الصحية، والإجازات، ودعم الصحة النفسية، في المقابل، جاءت عدة دول عربية في المراتب المتوسطة أو المتدنية بسبب ضعف سياسات الدعم الاجتماعي وارتفاع معدلات البطالة والاكتئاب.(World Happiness Report, 2025)

3. اقتصاد السعادة كآلية لتعزيز الصحة النفسية:

3. 1-تعريف الصحة النفسية وأبعادها:

يعكس مفهوم الصحة عامة التكيف الناجح للفرد على المستويات البيولوجية والفيزيولوجية والمناعية والاجتماعية والنفسية والثقافية. (سامر جميل رضوان، 2009، الصفحات 25- 28)

وقد أجاب "فرويد" عن السؤال حول معيار الصحة النفسية Mental Healthبقوله أنها: "القدرة على الحب والحياة". فالإنسان السليم نفسيا هو الإنسان الذي تمتلك "الأنا" لديه قدرتها الكاملة على التنظيم والإنجاز، ويمتلك مدخلا لجميع أنواع "الهو" ويستطيع ممارسة تأثيره عليه، ولا يوجد هناك عداء طبيعي بين

الأنا والهو، إنهما ينتميان لبعضهما ولا يمكن فصلهما عمليا عن بعضهما في حالة الصحة، ويرى "فرويد" أن سعادة الإنسان في قدرته على العمل بكفاءة وفي سعادته الجنسية، ووسع "أدلرAdler" هذا التصور للصحة ليشمل التوجه الاجتماعي نحو مثل جماعية عليا. (سامر جميل رضوان، 2009، صفحة 35)

أول من استعمل مصطلح الصحة النفسية العالم "أودلف ماير" الذي استخدمه ليشير إلى تكيف الشخص مع العالم الخارجي المحيط به بطريقة تكفل له **الشعور بالرضا** كما تجعل الفرد قادرا على مواجهة المشكلات المختلفة.

عرفت منظمة الصحة العالمية: "الصحة النفسية بأنها "حالة من العافية يستطيع فيها الفرد إدراك إمكاناته، والتعامل مع ضغوط الحياة، والعمل بشكل منتج، والمساهمة في مجتمعه". (WHO، 2023)

إذن، فالصحة النفسية ليست مجرد غياب الاضطرابات، بل هي حالة إيجابية من التوازن النفسي والاجتماعي، وتشمل الأبعاد التالية:

1. **الرفاه العاطفي:**الشعور بالرضا والسعادة والتفاؤل.
2. **الكفاءة الشخصية:**الشعور بالقدرة على مواجهة التحديات.
3. **الانسجام الاجتماعي:**التفاعل الإيجابي مع الآخرين.

وجاء في تعريف الجمعية الوطنية الأمريكية للصحة النفسية إلى أن تعريف الصحة النفسية يشير إلى مجموعة من مظاهر السلوك التي يتحلى بها المتمتع بالصحة النفسية، وتشمل: **الشعور بالرضا عن النفس، والقدرة على تقدير الآخرين وأخيرا القدرة على مواجهة متطلبات الحياة.** (صالح حسن الداهري، 2005، صفحة 25، 26)

فالصحة النفسية هي: (جمال أبو الدلو، 2008، صفحة 38، 39)

كيفية شعورك تجاه نفسك – كيفية شعورك اتجاه الآخرين – كيفية مواجهتك لمتطلبات الحياة.

3. 2- أهمية الصحة النفسية في المجتمع: يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

(رشيد حميد زغير، يوسف محمد صالح، دس، صفحة 118، 119)

- الصحة النفسية تجعل الفرد أكثر قدرة على التكيف الاجتماعي مما يجعله يملك السلوك الذي ينال رضاه ورضا الذين يتعاملون معه.
- الصحة النفسية تجعل الفرد متمتعا بالاتزان والنضج الانفعالي بعيدا عن التهور والاندفاع، وهذا عامل مهم من العوامل التي تجعل الفرد لا يجري وراء الشائعات والغرائز المدمرة للمجتمع.
- الصحة النفسية تجعل الفرد قادرا على معاملة الناس معاملة واقعية لا تتأثر بما تصوره له أفكاره وأوهامه عنهم كما يحدث عند المريض نفسيا.

- تحقق الصحة النفسية دورا مهما في كل مجال من مجالات المجتمع، مثل التعليم والصحة والاقتصاد والسياسة والسلام والابتعاد عن الحروب، فكلما كان الناس في هذا المجال متمتعين بالصحة النفسية نهضوا بمهماتهم بجدارة، والعكس صحيح.

3. 3- العلاقة بين اقتصاد السعادة والصحة النفسية:

تؤكد البحوث النفسية الاقتصادية أن الصحة النفسية تشكّل أحد أهم محددات السعادة المستدامة، وأن العلاقة بينهما تبادلية ومعقدة، وفي السياق ذاته، بيّنت دراسات عربية

أن الدعم الاجتماعي والأسري يُعدّ من أقوى العوامل المفسّرة لتحسن المزاج وتقليل معدلات الاكتئاب، وأن ضعف العدالة الاجتماعية يؤدي إلى اضطرابات نفسية جماعية تعيق التنمية البشرية.(ناصر الحربي، 2019، صفحة 67)

كما تبيّن أن الدول التي تتبنى سياسات رفاه متكاملة (مثل الدنمارك والنرويج) تُسجّل مستويات منخفضة من القلق والاكتئاب، مقابل ارتفاع مؤشرات الطمأنينة النفسية والمعنى في الحياة.

- **تأثير السياسات الاقتصادية على الرفاه النفسي:**

تشير الدراسات الحديثة إلى أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورًا جوهريًا في تشكيل الحالة النفسية للأفراد، فحين يشعر الإنسان بالاستقرار الاقتصادي والعدالة في توزيع الفرص، يرتفع مستوى الرضا الحياتي وتنخفض معدلات القلق والاكتئاب. (Seligman, M. E. P.& ,.Diener, E، 2004)

سياسات اقتصاد السعادة تسعى إلى تقليل الضغوط النفسية من خلال أدوات مختلفة مثل:تعزيز التوازن بين الحياة والعمل، توفير بيئة عمل إنسانية تدعم الصحة النفسية، تحسين جودة الخدمات العامة، وخاصة التعليم والرعاية الصحية، تشجيع ثقافة العطاء والانتماء المجتمعي.

وقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن البلدان التي تستثمر في هذه الجوانب تحقق معدلات رضا نفسي أعلى واستقرارًا اجتماعيًا أعمق.(OECD، 2023)

- **السعادة كعامل وقائي من الاضطرابات النفسية:**

يؤكد علم النفس الإيجابي أن السعادة ليست نتيجة فقط، بل هي أيضًا وسيلة لتعزيز الصحة النفسية، فالشعور بالرضا والهدف والمعنى في الحياة يسهم في تقوية المناعة النفسية، ويقلل من احتمالات الإصابة بالاكتئاب أو القلق، كما أن الأفراد السعداء أكثر قدرة على مواجهة الصعوبات، وأكثر تفاؤلاً وإنتاجية، وفي المقابل، أظهرت الدراسات أن الضغوط الاقتصادية وعدم الاستقرار المالي يؤديان إلى تدهور الصحة النفسية، وزيادة معدلات الاضطرابات النفسية، وهو ما يجعل السياسات الاقتصادية المرتكزة على السعادة ضرورة لصحة الأفراد النفسية، لا ترفًا فكريًا.(Seligman, M. E. P، 2011)

فقد أثبتت دراسات البنك الدولي أن ارتفاع معدلات الرفاه النفسي في المجتمع يؤدي إلى زيادة مستويات الثقة والتعاون والإنتاجية، وهي عناصر ضرورية لاستدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي.(World Bank، 2022)

وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين اقتصاد السعادة والصحة النفسية علاقة تبادلية:

- فاقتصاد السعادة يوفر بيئة داعمة للصحة النفسية.
- والصحة النفسية بدورها تعزز الإنتاجية والمشاركة في النشاط الاقتصادي.

3.الاستدامة الاجتماعية من منظور اقتصاد السعادة :

1.3مفهوم الاستدامة الاجتماعية تطورها النظري:

الاستدامة الاجتماعية هي القدرة على المحافظة على تماسك المجتمع وعدالته، وضمان جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال المساواة، والتمكين، والمشاركة، والتكافل، وهي ليست هدفًا منفصلًا، بل ناتج تفاعلي بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعزز الثقة والتضامن والاستقرار المجتمعي.

يرى بعض الباحثين أن الاستدامة الاجتماعية تعني تحقيق حياة جيدة في مجتمع عادل، أي الجمع بين العدالة التوزيعية والرفاه النفسي والمعنوي.

تعد الاستدامة الاجتماعية أحد أركان التنمية المستدامة الثلاثة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)، ويقصد بها: "القدرة على بناء مجتمع متماسك، عادل، وشامل، يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق رفاهيتها."وتتمحور الاستدامة الاجتماعية حول قيم مثل:العدالة والمساواة، المشاركة المجتمعية، التضامن والثقة، إدماج الفئات المهمشة، التماسك الأسري والمجتمعي.(UNDP، 2022)

وعليه، فإن اقتصاد السعادة لا يهدف إلى إسعاد الأفراد فحسب، بل يسعى إلى **تحقيق توازن اجتماعي طويل الأمد** يُعدّ أساسًا للتنمية المستدامة.

ظهر المفهوم أولًا في تقارير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في التسعينيات، وجرى التركيز على محاربة الفقر وتحسين التعليم والصحة، ثم تطوّر المفهوم بعد عام 2000 في سياق أهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة ليشمل قضايا المشاركة، المساواة بين الجنسين، جودة الحياة، رأس المال الاجتماعي، والصحة النفسية، ومنذ عام 2010 أُعيد دمج البعد الاجتماعي ضمن رؤية أوسع تُركّز على الإنسان باعتباره مركز التنمية.

2.3أبعاد الاستدامة الاجتماعية:

تتعدد تصنيفات الباحثين لأبعاد الاستدامة الاجتماعية، ويمكن أن نلخص أهمها في الجدول التالي:

الجدول 1: أبعاد التنمية المستدامة المصدر: من إعداد الباحثة

البُعد	المضمون الأساسي	أهم المؤشرات
العدالة الاجتماعية	التوزيع العادل للموارد والفرص	توزيع الدخل، فرص التعليم والعمل
التماسك الاجتماعي	قوة الروابط والعلاقات الاجتماعية	الثقة المتبادلة، المشاركة المجتمعية
التمكين والمشاركة	إشراك الأفراد في صنع القرار	الشفافية، الديمقراطية المحلية
الهوية والانتماء	الشعور بالانتماء والثقافة المشتركة	قيم التضامن، رأس المال الرمزي
الصحة النفسية والرفاه	توازن الأفراد النفسي والعاطفي	مؤشرات الرضا عن الحياة والسعادة

وتُعتبر هذه الأبعاد متكاملة: فغياب العدالة يؤدي إلى تآكل التماسك الاجتماعي، وتدهور الصحة النفسية يضعف المشاركة المجتمعية، والعكس صحيح.

3.3اقتصاد السعادة كإطار مفسر لتحقيق الاستدامة الاجتماعية:

ترتبط الاستدامة الاجتماعية بالقدرة على بناء مجتمعات متماسكة ومتضامنة قادرة على تحقيق العدالة والمساواة عبر الأجيال، وهذا يتحقق في المجتمعات السعيدة التي تكون أكثر قدرة على تبني سلوكيات اجتماعية مستدامة، لأنها تتمتع بثقة متبادلة، وميل أقل للعنف، ومستويات أعلى من التعاون المدني، فاقتصاد السعادة يُعتبر إطارًا لتحقيق الاستدامة الاجتماعية عبر ثلاثة محاور رئيسية:

- تعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال الثقة، التضامن، والمشاركة.
- تحسين العدالة التوزيعية عبر تقليص الفجوات في الدخل وجودة الخدمات.
- بناء رفاه شامل يعزز الصحة النفسية ويقلل الضغط الاجتماعي.

يُسهم اقتصاد السعادة في تعزيز الاستدامة الاجتماعية من خلال ثلاثة مسارات رئيسية:

- **تعزيز رأس المال الاجتماعي:** فالثقة والتعاون بين الأفراد تزيد من مستويات السعادة، وعليه فإن الاستثمار في بناء الثقة المجتمعية هو استثمار في الاستدامة الاجتماعية ذاتها.
- **دعم الصحة النفسية والمجتمعية:** يوجّه اقتصاد السعادة السياسات العامة نحو الاهتمام بالصحة النفسية كأصل تنموي. إذ تُظهر الأدلة أنّ الاكتئاب والقلق يحدّان من الإنتاجية والمشاركة الاجتماعية، بينما تُسهم برامج الدعم النفسي في تماسك المجتمعات وتقوية رأس المال البشري
- **تحقيق العدالة والتمكين:** تُعد العدالة في الفرص والدخل من أهم محددات السعادة الوطنية، كما أنّ الحدّ من الفوارق الاقتصادية ينعكس على الثقة والاستقرار الاجتماعي، وبالتالي فإن اقتصاد

السعادة لا يفصل الرفاه النفسي عن العدالة التوزيعية، بل يجعلهما وجهين متكاملين للاستدامة الاجتماعية.

3. 4- العلاقة بين اقتصاد السعادة والاستدامة الاجتماعية:

- **البعد الاجتماعي لاقتصاد السعادة:** يركّز اقتصاد السعادة على البعد الاجتماعي للرفاه، إذ يرى أن السعادة لا يمكن أن تتحقق في عزلة فردية، بل من خلال مجتمع متماسك تسوده الثقة والعدالة والمشاركة، وقد أظهرت التجارب أن المجتمعات التي تتمتع بمستويات عالية من رأس المال الاجتماعي هي أيضًا الأكثر سعادة واستقرارًا.

كما تشمل سياسات اقتصاد السعادة في هذا السياق: الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، تمكين المرأة والشباب في الحياة العامة، دعم الروابط الأسرية والمجتمعية، تشجيع العمل التطوعي والمشاركة المدنية، فكل هذه العوامل تسهم في تحقيق الاستدامة الاجتماعية لأنها تبني مجتمعًا يقوم على الثقة المتبادلة والعدالة والتكافل.

- **السعادة كأداة للتماسك الاجتماعي:** في إطار التحليل الاجتماعي، تعدّ السعادة الجماعية أحد مقاييس الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فالمجتمعات التي يشعر أفرادها بالرضا والطمأنينة تكون أكثر استعدادًا للمشاركة الإيجابية، وأقل عرضة للنزاعات والتوترات.

وقد أظهرت دراسات الأمم المتحدة أن الدول التي تدمج مؤشرات السعادة في سياساتها العامة (مثل فنلندا والدنمارك) تتمتع بمستويات عالية من الثقة المجتمعية والمشاركة الديمقراطية، ما يجعلها أكثر قدرة على تحقيق استدامة اجتماعية طويلة الأمد.(UNDP، 2022)

- **اقتصاد السعادة كرافعة للعدالة الاجتماعية:** من منظور العدالة الاجتماعية، يسعى اقتصاد السعادة إلى توزيع الموارد بما يحقق أقصى قدر من الرضا الجماعي، لا مجرد تعظيم الأرباح، فهو يعيد توجيه الأولويات الاقتصادية نحو الإنسان، ويقيس النجاح بمستوى الرفاه العام وليس بالنمو المادي فقط، هذا التحول في المنظور الاقتصادي يضمن إشراك الفئات المهمشة في التنمية، مما يعزز العدالة والاستدامة.

يؤكد تقرير السعادة العالمي 2025 أن السعادة ليست مجرد حالة نفسية، بل نتيجة سياسات مدروسة وبنية اجتماعية داعمة، فالتركيز على بناء الثقة وتعزيز الحوار والاستثمار في الشباب والصحة النفسية كل هذه العوامل وأخرى تعتبر من أهم مؤشرات الاستدامة الاجتماعية:

- **العلاقة بين اقتصاد السعادة والتماسك الاجتماعي والمشاركة المدنية:**

منذ منتصف القرن الماضي طورت المنظمات الأممية بعض المؤشرات التي تتعلق بالتنمية وتأثيرها في الإنسان ونمط حياته وتصوره عن تلك الحياة، ففي عام 2012 بدأت شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في إصدار تقرير السعادة العالمي وهو التقرير الذي استفاد من محاولات إدراك وتعيين وقياس مستويات السعادة، حيث لم تقتصر على النمو الاقتصادي فحسب أو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقط لكنه أضاف مؤشرات أخرى، من بينها ما يتعلق بتقييم الشخص نفسه لمدى رضاه عن حياته ومقدار الدعم الاجتماعي الذي يتلقاه أو يمكن أن يتلقاه عند الحاجة ومتوسط عمره المتوقع عند الوفاة ومستوى صحته والحرية التي يتمتع بها في خياراته الشخصية والعامة ومقدار الفساد الذي يواجهه في المجتمع والاهم من ذلك كله شعوره باليقين في حياته الاجتماعية والعامة ووجود مؤسسات أو أشخاص يمكنه الاعتماد عليهم. ومن الملاحظ أن أغلب هذه المؤشرات تتصل بالأداء السياسي للحكومة، ويمكن تحسينها من خلال أنماط أداء مؤسسية تقوم عليها الدولة.(ياسر عبد العزيز، 2025)

فيعتبر عنصر الدعم الاجتماعي أحد أهم مؤشرات اقتصاد السعادة حيث أنه إذا شعر الأفراد بثقة عالية في شبكاتهم الاجتماعية بحيث يمكنهم الاعتماد على العائلة والأصدقاء، ضف على ذلك ما تساهم به سياسات الحكومة كإجازات الأمومة والأبوة الطويلة مما يعزز الروابط الأسرية، بالإضافة إلى برامج دعم الصحة النفسية، إضافة الى تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية من خلال دعم حرية التعبير وخفض معدلات الفساد..، وأيضا تشجيع مبادرات التطوع والتبرعات يؤدي الى تعزيز الشعور بالانتماء المجتمعي..

- **المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق استدامة الرفاهية:**

تعتبر المسؤولية الاجتماعية المطبقة من قبل المنظمات من الأدوات والآليات التي تعتمد بقوة من أجل مساعدة المجتمعات على تحقيق الرقي والازدهار ومعالجة كل المؤشرات والظواهر السلبية، فالمسؤولية الاجتماعية تسعى للمساهمة في تنمية الأفراد والجماعات في المجتمعات والأسواق التي تنشط فيها من منطلق تطوعي، وهذا بدوره ينعكس بشكل مباشر على مضاعفة فرص الوصول إلى مفهوم السعادة.(لخضر بوخاتم، 2021، صفحة 570)

ويعتبر اهتمام بكافة المنظمات بكافة مكونات وعناصر البيئة المحيطة يعد أمرا استراتيجيا ومحوريا في تحقيق النمو والتطور، فقد دمجت الكثير من المنظمات ممارسة المسؤولية الاجتماعية ضمن فلسفتها وقيمها، فأصبحت المنظمات تخصص جزءً من أرباحها واستثمارها لمساعدة المجتمعات على الازدهار وتحقيق التنمية عبر تحسين مختلف مؤشرات السعادة، فالمسؤولية الاجتماعية تساهم في التحسين من السعادة وجودة الحياة، وذلك عبر عدة ممارسات على غرار دعم المؤسسات والهيئات التعليمية للتحسين من جودة التعليم وتوفير فرص ومنح تعليمية داخل المجتمعات التي تنشط فيه، كما تساعد المنظمات في إطار

المسؤولية الاجتماعية في توفير الدعم الفني واللوجيستي لصالح الجمعيات والهيئات الخيرية، ودعم وتمويل المبادرات والأنشطة الثقافية والمجالات التعليمية والصحية...

- **دور الحد من عدم المساواة في تعزيز الاستقرار الاجتماعي:**

إن توفير البنية التحتية للسعادة تتضمن بيئة آمنة وفرصا ميسورة للتعبير والحرية وتوزيعا عادلا للدخل، وكل ذلك يكون بالاعتماد على سياسات ديمقراطية عالية الجودة ومؤسسات داعمة مما يخلق شعورا بالأمان والاستقرار، فعلى سبيل المثال يمكن التخطيط الحضري الذي يوفر مساحات خضراء تقلل التوتر أيضا من جهة النظام التعليمي الذي يكون مجانيا يزيل العبء المالي عن الأسر، بالإضافة إلى تشكيل شبكات وعلاقات اجتماعية قوية وبناء ثقة في المؤسسات الحكومية والخاصة، دون إغفال الدور الحاسم للاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يلعب دورا واضحا في تحقيق البنية الاجتماعية المتماسكة التي تدعم الرفاهية والسعادة للجميع، فالاستثمار في الرفاهية النفسية والاجتماعية إلى جانب السياسات الشفافة يمكن أن يخلق مجتمعا سعيدا.

والسعادة أصبحت موضوعا سياسيا وتحقيقها في المجتمع يحتاج إرادة سياسية وتدابير حكومية تقوم عليها مؤسسات، كما أن الإخفاق في ذلك تترتب عليه مشكلات منها ما يتعلق بسيادة الإحباط وضعف الانتماء واتخاذ القرارات الحادة والخاطئة. (بزنس بالعربي، 2025)

أصبحت إدارة الموارد الحكومية تستهدف تحقيق السعادة الشاملة للمواطنين ويمكن أن تشمل هذه السياسات توفير الرعاية الصحية الجيدة، التعليم عالي الجودة، بيئة نظيفة، توفير فرص عمل لائقة، الفكرة هنا هي أن تحقيق السعادة ليس مجرد شعور فردي بل هو هدف يمكن تحقيقه من خلال سياسات حكومية مدروسة، فنرى الكثير من الدول تعين وزيرا خاصا للسعادة، والأسواق تتبنى بمنتجاتها وخدماتها تعزيز السعادة وتحسين الرفاهية وجودة الحياة.

وتعتبر العدالة الاجتماعية Social justiceأول وأهم مطالب الإنسانية والمتمثلة في إتاحة لكل موطن فرص التعليم والعمل والإنتاج وفقا لقدرته وذكائه، وفرص الحياة الإنسانية الكريمة

تعني العدالة الاجتماعية نوعا من المساواة له أهميته في تحقيق الصالح العام.(أحمد بدوي، 1982، صفحة 232)

ويمكن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال:

- انتفاء الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة
- اختفاء القهر والتهميش والإقصاء الاجتماعي.
- تنمية الإحساس بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية

- انعدام الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة.
- تمتع المواطنين كافة بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وحريات متكافئة.
- إتاحة الفرص المتكافئة لأبناء الوطن لتنمية القدرات والملكات وتوظيفها بما ييسر الحراك الاجتماعي ويساعد المجتمع على النمو.

وبذلك يتحقق التكافؤ في الفرص وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء والحد من الاختلالات في توزيعات الدخول والثروات وتحقيق التكافل الاجتماعي وضمان الحقوق للأجيال المستقبلية.(عبد الحميد ابراهيمي، 1997، صفحة 54)

4. الآليات التطبيقية لاقتصاد السعادة في تحقيق الاستدامة الاجتماعية

- **دمج مؤشرات السعادة في السياسات العامة:**

بدأت دول مثل نيوزيلندا والإمارات العربية المتحدة وفنلندا في استخدام مؤشرات السعادة لتوجيه موازناتها وسياساتها الاجتماعية، تُعرف تجربة **نيوزيلندا** باسم (2019) Wellbeing Budget، وهي نموذج عملي لاقتصاد السعادة حيث تمّ إعادة توجيه الإنفاق نحو التعليم النفسي، العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر.

بينما اعتمدت **الإمارات** وزارة للسعادة التي ركّزت على جودة الحياة والعمل الإيجابي والمؤسسات الموجهة للإنسان، هذه التجارب أظهرت أن قياس السعادة على المستوى الوطني يُسهم في تقييم أثر السياسات الاجتماعية وتطويرها بما يحقق استدامة مجتمعية طويلة الأمد.

- **دعم الصحة النفسية كرافعة للتماسك الاجتماعي:**

يشير تقرير منظمة الصحة العالمية (2022) إلى أنّ كل دولار يُستثمر في علاج الاكتئاب والقلق يعود بأربعة دولارات من الإنتاجية والاستقرار الاجتماعي، وهذا يؤكد أن الرعاية النفسية ليست تكلفة بل استثمار في رأس المال الاجتماعي والاستدامة.

- **العدالة الاجتماعية والمساواة كدعامة للاستدامة:**

يُظهر تقرير السعادة العالمي2025أن الدول ذات أعلى معدلات السعادة تتّسم بانخفاض الفوارق الطبقية وثقة عالية بالمؤسسات، ومن هنا يصبح تحقيق العدالة التوزيعية شرطًا اجتماعيًا ونفسيًا في آنٍ واحد لتحقيق الرفاه المستدام.

- **بناء الثقة والمؤسسات الفعالة:**

الثقة في الحكومة والمجتمع تُعد من أقوى العوامل المؤثرة في السعادة والاستدامة، فكلّما شعر المواطن أنّ مؤسساته عادلة وشفافة، زادت مشاركته ورضاه العام، لذا فإن اقتصاد السعادة يعيد تعريف نجاح المؤسسات ليس فقط بمدى كفاءتها الإدارية، بل بقدرتها على تحقيق رضا المواطنين ورفاههم النفسي.

5. تجارب عالمية وعربية في تطبيق اقتصاد السعادة:

– **مملكة بوتان(Bhutan)** : تُعد بوتان أول دولة تبنت رسميًا مفهوم الناتج القومي للسعادة (Gross National Happiness – GNH)منذ سبعينيات القرن العشرين، ويقوم هذا المفهوم على الأركان التالية :الحكم الرشيد، الحفاظ على البيئة، التنمية الاقتصادية المتوازنة، صون القيم الثقافية.

وقد أثبتت التجربة أن التركيز على السعادة الشاملة بدلاً من الناتج الاقتصادي وحده، أدى إلى تحسين الصحة النفسية والاجتماعية، وتقوية التماسك المجتمعي.

– **فنلندا والدنمارك:** تتصدران تقرير السعادة العالمي (2024) بفضل سياسات شاملة تراعي:التوازن بين العمل والحياة، الثقة العالية في المؤسسات، نظم رفاه اجتماعي متقدمة، رعاية نفسية مجانية وشاملة.هذه التجارب تُظهر أن الاستثمار في الرفاه النفسي والاجتماعي يؤدي إلى مجتمعات أكثر استدامة وازدهارًا.

– **الإمارات العربية المتحدة:** تُعد الإمارات من أوائل الدول العربية التي تبنّت مفهوم اقتصاد السعادة رسميًا، حيث أطلقت عام 2016 وزارة السعادة وجودة الحياة، وأدرجت مؤشرات السعادة في تقييم الأداء الحكومي، كما نفّذت عدة برامج مثل:مراكز سعادة المتعاملين، البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة، مجلس جودة الحياة الرقمية، وقد ساهمت هذه السياسات في رفع مستويات الرضا النفسي والاجتماعي وتحسين صورة العمل الحكومي.(UAE Government، 2023)

– **المملكة العربية السعودية:** ضمن رؤية 2030، ركّزت السعودية على جودة الحياة كأحد المحاور الرئيسة، عبر مشاريع ثقافية ورياضية وترفيهية تهدف إلى تحسين الرفاه النفسي للمواطنين، وتنويع مصادر السعادة بعيدًا عن الجانب المادي.

يمكن أن نحدد نقاط القوة في التجارب التطبيقية فيما يلي:

- دمج السعادة في السياسات العامة يعزز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.
- توسيع مفهوم التنمية ليشمل الصحة النفسية والاندماج الاجتماعي.
- اعتماد مؤشرات كمية ونوعية لقياس جودة الحياة

وبالرغم من نقاط القوة إلا أن هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تعيق تطبيق اقتصاد السعادة يمكن أن نوجزها:

- صعوبة قياس السعادة بدقة نظراً لطبيعتها الذاتية.
- تفاوت القدرات الاقتصادية والثقافية بين الدول.
- مقاومة بعض البيروقراطيات التقليدية لتغيير مقاييس الأداء.

- الحاجة إلى إطار مؤسسي شامل يدمج الصحة النفسية في السياسات الاقتصادية.

6. النتائج ومناقشتها:

بعد تحليل المفاهيم الأساسية والعلاقات المتبادلة بين اقتصاد السعادة، الصحة النفسية، والاستدامة الاجتماعية يتضح لنا جليا أن اقتصاد السعادة هو سياسة تنموية شاملة تسعى إلى تحسين جودة الحياة والصحة النفسية، وتحقيق العدالة والاستدامة الاجتماعية، حيث تؤكد التجارب العالمية والعربية أن الاستثمار في سعادة الأفراد يحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد، ويعزز التماسك والاستقرار.

إن العلاقة بين اقتصاد السعادة والصحة النفسية والاستدامة الاجتماعية علاقة تكاملية وتبادلية، إذ لا يمكن تحقيق أحدها دون الآخر، ما يجعل هذا النهج من أكثر المسارات وعدًا لتحقيق تنمية بشرية مستدامة وشاملة. وعليه توجد **حلقة دائرية تكاملية** بين اقتصاد السعادة، الصحة النفسية، والاستدامة الاجتماعية، حيث أن:

1. **اقتصاد السعادة** يوفّر بيئة داعمة للرفاه النفسي والاجتماعي.
2. **الصحة النفسية** تعزز إنتاجية الأفراد ومشاركتهم المجتمعية.
3. **الاستدامة الاجتماعية** تضمن استمرارية هذه الحالة من التوازن في المجتمع.

وبذلك، يمكن القول إن تحقيق السعادة ليس غاية فردية فقط، بل هو **أداة لبناء مجتمعات أكثر صحة وعدلاً واستقراراً**. واستنادًا إلى التحليل النظري والتجارب التطبيقية، يمكننا أن نستخلص أبرز النتائج فيما يلي:

- **على المستوى النظري:**

1. يمثل اقتصاد السعادة تحولًا نوعيًا في الفكر الاقتصادي، إذ يعيد توجيه التنمية من التركيز على النمو المادي إلى تحقيق رفاه الإنسان وجودة حياته.
2. يرتكز اقتصاد السعادة على مبادئ الاقتصاد السلوكي وعلم النفس الإيجابي، حيث يُنظر إلى السعادة والرفاه النفسي كمخرجات رئيسة للسياسات العامة.
3. توجد علاقة تبادلية قوية بين اقتصاد السعادة والصحة النفسية، إذ يوفّر الأول بيئة داعمة للثانية، بينما تساهم الثانية في زيادة الإنتاجية والرضا الاجتماعي.
4. ترتبط الاستدامة الاجتماعية بمستويات السعادة العامة، لأن المجتمعات الأكثر سعادة عادة ما تتصف بارتفاع الثقة المتبادلة، والعدالة، والمشاركة المجتمعية.

- **على المستوى التحليلي والتطبيقي:**

1. أظهرت تجارب الدول الإسكندنافية (فنلندا، الدنمارك، آيسلندا) أن سياسات الرفاه الشامل والاستثمار في الصحة النفسية والتعليم تؤدي إلى أعلى مؤشرات السعادة العالمية.

2. حققت مملكة بوتان نموذجًا فريدًا من خلال دمج السعادة كمؤشر وطني رسمي، ما ساهم في تعزيز الوعي الجمعي بالرفاه الاجتماعي والنفسي.
3. في السياق العربي، تمثل الإمارات العربية المتحدة نموذجًا رياديًا في تبني مؤشرات السعادة ضمن الأداء الحكومي، ما انعكس على رضا المواطنين وجودة الخدمات العامة.
4. تشهد السعودية خطوات ملموسة نحو تعزيز الرفاه الاجتماعي في إطار رؤى تنموية شاملة (رؤية 2030، والبرامج التنموية الوطنية).
5. رغم ذلك، ما زالت معظم الدول العربية تفتقر إلى أدوات قياس واضحة لمستوى السعادة المجتمعية، إضافة إلى ضعف الاهتمام بالصحة النفسية في التخطيط الاقتصادي.

- **على المستوى التقييمي:**

1. يثبت التحليل أن السعادة ليست نتيجة للنمو الاقتصادي فقط، بل هي نتيجة لمزيج من العدالة الاجتماعية، والاستقرار النفسي، والعلاقات الإنسانية المتماسكة.
2. يمكن اعتبار اقتصاد السعادة ركيزة أساسية للاستدامة الاجتماعية، إذ يعزز القيم الجماعية والثقة، ويحدّ من النزاعات.
3. يمثل تبنّي هذا النهج في العالم العربي فرصة استراتيجية لتحسين نوعية الحياة، وتخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية المتزايدة في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية.

واستنادًا إلى النتائج السابقة، يقترح البحث مجموعة من التوصيات النظرية والعملية:

- **على مستوى السياسات العامة:**

- دمج مؤشرات السعادة والرفاه النفسي في خطط التنمية الوطنية.
- تطوير برامج وطنية للصحة النفسية تشمل أماكن العمل والمدارس والجامعات.
- اعتماد مؤشر وطني للسعادة لقياس جودة الحياة في المجتمع، على غرار مؤشرات الأمم المتحدة.
- تشجيع العمل المرن والتوازن بين الحياة المهنية والشخصية.

- **على مستوى المؤسسات:**

- إنشاء وحدات داخل الوزارات والمؤسسات تُعنى بـ جودة الحياة والرفاه النفسي للموظفين.
- توفير خدمات دعم نفسي واجتماعي ضمن بيئة العمل.
- تعزيز ثقافة المشاركة والشفافية بين الإدارة والأفراد، لما لها من أثر على السعادة المؤسسية.

- **على المستوى المجتمعي:**

- نشر الوعي بثقافة السعادة والصحة النفسية عبر وسائل الإعلام والتعليم.

- دعم مبادرات المجتمع المدني الهادفة إلى تعزيز التكافل والتماسك الاجتماعي.
- تشجيع المشاركة التطوعية بوصفها وسيلة لتعزيز الانتماء والسعادة الجماعية.
- **على المستوى البحثي:**
- تشجيع الجامعات والمراكز البحثية على إجراء دراسات ميدانية حول العلاقة بين الرفاه النفسي والتنمية المستدامة.
- تطوير مؤشرات عربية لقياس السعادة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية.

7. خاتمة

في الختام، يمثل اقتصاد السعادة إطارًا مثيرًا لتغيير الطريقة التي نفكر بها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. من خلال التركيز على السعادة والرفاهية النفسية، يمكن للدول تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق مجتمعات تتسم بالصحة النفسية الجيدة، مما يعود بالنفع على الجميع، فهو يجسد كيفية ربط الصحة النفسية بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، مما يبرز أهمية السياسات التي تعزز الظروف المعيشية الجيدة، مثل التعليم الجيد، والرعاية الصحية، وبيئة العمل الإيجابية.

تشير الدراسات إلى أن تحسين الصحة النفسية من خلال تعزيز السعادة يمكن أن يؤدي إلى تقليل مستويات القلق والاكتئاب، مما يعزز الإنتاجية ويقلل من تكاليف الرعاية الصحية على المدى الطويل.

كما يعتبر أداة فعالة لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للأفراد، حيث يعتبر اقتصاد السعادة جزءًا أساسيًا من تحقيق الاستدامة الاجتماعية لأن الاستدامة ليست مجرد مفهوم اقتصادي، بل تتضمن أيضًا البعد الاجتماعي والبيئي. تسلط الدراسات الضوء على أهمية التنمية الاقتصادية التي تركز على تقليل الفقر وزيادة العدالة الاجتماعية، مما يؤدي إلى تعزيز شعور الأفراد بالانتماء والمشاركة النشطة في المجتمع.تؤكد التجارب العالمية أن المجتمعات السعيدة تؤدي إلى بيئات أكثر استدامة وتماسكًا، حيث يسهم الأفراد في حل القضايا البيئية والاجتماعية بشكل فاعل. وهذا يبرهن على أن سعادة الأفراد تعزز من الاستدامة الإجمالية للمجتمعات.

8. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**
- محمد كمال اللبواني، اقتصاد السعادة، (دمشق، دار الشموس للدراسات والنشر والتوزيع، 2000)
- ناصر الحربي، الرفاه النفسي في المجتمع العربي: مقاربة سوسيولوجية، (الرياض، المركز العربي للبحوث الاجتماعية، 2019)
- عبد الحميد ابراهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، (بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)

- عبد الله الرشدان، علم لاجتماع التربية، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999)
- جمال أبو الدلو، الصحة النفسية، (عمان، دار أسامة للنشر، 2008)
- رشيد حميد زغير، يوسف محمد صالح، الانحراف والصحة النفسية، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دس)
- سامر جميل رضوان، الصحة النفسية، (عمان، دار المسيرة، 2009)
- صالح حسن الداهري، مبادئ الصحة النفسية، (عمان، دار الوائل للنشر والتوزيع، 2005)
- أحمد بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت، مكتبة لبنان، 1982)
- Diener, E., & Seligman, M. E. P ,Beyond money: Toward an economy of well-being, (Psychological Science in the Public Interest, 2004)
- **المقالات:**
- محمد الأفندي، دالة السعادة في اقتصاد اسلامي: ثلاثية النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع والسعادة الإنسانية، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد 23، العدد 4، ديسمبر 2017.
- Seligman, M. E. P, Flourish: A visionary new understanding of happiness and well-being, (Free Press, 2011)
- **التقارير:**
- WHO, Mental health: Strengthening our response, World Health Organization 2023.
- OECD, Measuring well-being and progress: Well-being frame work, (Organisation for Economic Co-operation and Development, 2023)
- World Bank, World development report 2022: Finance for an equitable recovery, (The World Bank, 2022)
- UAE Government, National Program for Happiness and Wellbeing,(UAE Prime Minister's Office, 2023)
- **المداخلات:**
- لخضر بوخاتم، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات كآلية استراتيجية للمساهمة في تحقيق الرفاهية للمجتمعات، أعمال الملتقى الوطني حول المؤسسات والرفاهية (منشورة)، الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد،2021.
- **مواقع الانترنيت:**
- ماذا يعني مفهوم اقتصاديات السعادة، *https://insight.oceanx.sa*/ماذا-يعني-مفهوم-اقتصاديات-السعادة؟ (اطلع عليه يوم2025/09/14)
- *https://businessbelarabi.com*/الاستثمار-والنمو-المالي/السعادة، (اطلع عليه يوم2025/09/14)